محاكاة أثر الزيادة في رواتب موظفي الإدارات العمومية وفي الحد الأدنى للأجور في قطاعات التجارة والصناعة والمهن الحرة وقطاع الفلاحة

إن الزيادة في رواتب موظفي الإدارات العمومية ابتداء من فاتح مايو 2011 وكذلك في الحد الأدنى للأجور في قطاعات التجارة والصناعة والمهن الحرة وقطاع الفلاحة، على مرحلتين متتاليتين ، ابتداء من فاتح يوليوز 2011 وفاتح يوليوز 2012 سيكون لها بعض الأثار على الاقتصاد المغربي. في هذه الورقة، نعرض نتائج محاكاة أثر هذه الزيادة على الإطار الماكرو اقتصادي الوطني، خاصة على الدخل والاستهلاك والتضخم وعلى الاستثمار والنمو الاقتصادي والتشغيل، وكذلك على ميزانية الدولة والتجارة الخارجية.

فعلى العموم، سيكون للزيادة في رواتب موظفي الإدارات العمومية وقع في تحسين دخل الأسر وقدرتها الشرائية واستهلاكها، كما ستؤثر إيجابيا على الاستثمار والتشغيل والنمو الاقتصادي، لكن وعلى العكس من ذلك، ستؤثر هذه الزيادة سلبا على رصيد الميزانية والميزان التجاري.

كما أن الزيادة في الحد الأدنى للأجور في قطاعات التجارة والصناعة والمهن الحرة وقطاع الفلاحة ستحسن، بدورها، دخل الأسر وقدرتها الشرائية واستهلاكها، وستؤثر أيضا إيجابيا على ميزانية الدولة. بالمقابل، ستقلص هذه الزيادة من هامش عائدات المقاولات وتحد من تنافسيتها وستؤثر سلبا على الاستثمار والتشغيل والنمو الاقتصادي وتوازن الميزان التجاري.

محاكاة الأثر التراكمي لصنفي الزيادة في الأجور

إن الأثر التراكمي لهذين الصنفين من الزيادة في الأجور سيكون إيجابيا بالنسبة لدخل الأسر الذي قد يرتفع ب 1,64% سنة 2011 ويصل هذا الارتفاع إلى 6% سنة 2015. وسيزداد حجم الاستهلاك ب 1,01% سنة 2011 وب 1,86% سنة 2015 مرورا بوتيرة 2,01% سنة 2013، فيما سترتفع الأسعار تدريجيا من 0,52% سنة 2011 إلى 3,97% سنة 2015. وسيسجل النمو الاقتصادي ارتفاعا خلال السنتين الأولى والثانية يقدر ب 0,29% سنة 2011 وب 0,27% سنة 2012، قبل أن يتأثر سلبا لينخفض ابتداء من سنة 2013 ب 0,12% وب 0,97% سنة 2015.

بالنسبة للاستثمار والتشغيل، سيرتفع حجم الاستثمار ب 0,27% سنة 2011 لينخفض بعد ذلك في سنة 2013 ب 0,88%، ويصل هذا الانخفاض إلى 3,07% سنة 2015، وسيكون هذا الانخفاض مرفوقا بفقدان مستمر لمناصب الشغل يقدر ب 15940 منصب سنة 2013 وب 96890 منصب سنة 2015.

كما سيؤدي هذا الأثر التراكمي إلى زيادة الاستيراد، مما سيفاقم عجز الميزان التجاري ب 0,46% سنة 2011 وب 0,64% سنة 2015، وسيبلغ التفاقم ذروته في سنة 2013 ب 0,85%.

ومن ناحية أخرى، سيسجل رصيد الميزانية عجزا إضافيا يصل إلى 0,32% سنة 2011 وإلى 0,22% سنة 2012 قبل أن يتحسن ابتداء من سنة 2013 ب 0,10% ليرتفع هذا التحسن إلى 1,03% سنة 2015.

جدول

الأثر الماكرو اقتصادي للزيادة في رواتب موظفي الإدارات العمومية

وفي الحد الأدنى للأجور في قطاعات التجارة والصناعة والمهن الحرة وقطاع الفلاحة

	2011	2012	2013	2014	2015
باعتبار معدل النمو					
الاستهلاك	1,01	1,83	2,01	1,97	1,86
الاستثمار	0,27	0,10	-0,88	-2,04	-3,07
الناتج الداخلي الإجمالي	0,29	0,27	-0,12	-0,55	-0,97
الصادرات	-0,12	-0,42	-0,69	-0,90	-1,10
الواردات	0,87	1,59	1,65	1,47	1,28
الأسعار	0,52	1,64	2,62	3,35	3,97
دخل الأسر المتاح	1,64	3,60	4,75	5,46	6,00
باعتبار الفرق					
الشغل	11400	9620	-15940	-53830	-96890
الساكنة العاطلة عن العمل	-7786	-6568	10889	36754	66149
الفرق باعتبار النسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي					
رصيد الميزانية	-0,32	-0,22	0,10	0,52	1,03
رصيد الميزان التجاري	-0,46	-0,83	-0,85	-0,74	-0,64

محاكاة أثر كل صنف على حدة من صنفي الزيادة في الأجور

يتضمن الملحق أسفله نتائج محاكاة أثر كل صنف على حدة من صنفي الزيادة في الأجور على مختلف المجاميع الماكرو اقتصادية.

ملحق

محاكاة أثر كل صنف على حدة من صنفي الزيادة في الأجور

محاكاة أثر الزيادة في رواتب موظفي الإدارات العمومية

إن الزيادة في رواتب موظفي الإدارات العمومية ستحسن من دخل الأسر وتنعش النشاط الاقتصادي بفعل تأثيرها على الطلب، لكنها ستؤدي إلى اختلال التوازنات الماكرو اقتصادية الداخلية والخارجية.

وهكذا، سيرتفع الدخل المتاح للأسر ب 0,98% سنة 2011 ليصل هذا الارتفاع إلى 1,51% سنة 2015 مما سيحفز على الاستهلاك الذي سيرتفع ب 0,79% وب 1,10% خلال سنتي 2011 و 2015 على التوالي. وسيرتفع الاستثمار بدوره ب 0,3% سنة 2011 وسيصل هذا الارتفاع إلى 0,42% سنة 2015.

وسيصاحب هذا الانتعاش في الطلب الداخلي نمو اقتصادي إضافي يصل إلى 0,33% كمعدل سنوي خلال الفترة 2011-2015، وكذا إحداث فرص شغل إضافية تبلغ 12950 منصب سنة 2011 و 20090 منصب سنة 2015.

وسينتج عن ارتفاع الطلب ضغط طفيف على الأسعار التي سترتفع تدريجيا ب 0,1% سنة 2011 ليصل ارتفاعها إلى 0,41% سنة 2015. وسيبقى هذا الارتفاع في الأسعار أقل من ارتفاع دخل الأسر.

في ما يخص التوازنات الداخلية والخارجية، سيؤدي ارتفاع الطلب المحلي إلى ارتفاع الواردات، مما يزيد من تفاقم العجز التجاري. إضافة إلى ذلك، سيمكن من تحصيل إيرادات جبائية إضافية تبقى غير كافية لتغطية عجز الميزانية الناتج عن الزيادة في رواتب موظفي الإدارات العمومية.

وهكذا سيتفاقم عجز الميزان التجاري ب 0,63% سنة 2013 وعجز رصيد الميزانية ب 0,51% سنة 2012.

الجدول الأول

الأثر الماكرو اقتصادي للزيادة في رواتب موظفي الإدارات العمومية

	2011	2012	2013	2014	2015
باعتبار معدل النمو					
الاستهلاك	0,79	1,19	1,18	1,13	1,10
الاستثمار	0,30	0,55	0,54	0,46	0,42
الناتج الداخلي الإجمالي	0,29	0,40	0,35	0,31	0,30
الصادرات	-0,01	-0,05	-0,07	-0,08	-0,09
الواردات	0,67	1,09	1,15	1,12	1,10
الأسعار	0,10	0,25	0,34	0,38	0,41
دخل الأسر المتاح	0,98	1,49	1,52	1,52	1,51
باعتبار الفرق					
الشغل	12950	21970	22440	20890	20090
الساكنة العاطلة عن العمل	-8844	-14999	-15316	-14267	-13721
الفرق باعتبار النسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي					
رصيد الميزانية	-0,40	-0,51	-0,47	-0,44	-0,41
رصيد الميزان التجاري	-0,37	-0,60	-0,63	-0,61	-0,59

محاكاة أثر الزيادة في الحد الأدنى للأجور في قطاعات التجارة والصناعة والمهن الحرة وقطاع الفلاحة

سينتج عن هذه الزيادة في الأجور بالقطاع الخاص ارتفاع في تكاليف الإنتاج، مما يحد من طاقات المقاولات ويقلص عرضها. وستؤدي هذه الزيادة إلى ارتفاع الأسعار عند الإنتاج وإلى تقليص هامش عائدات المقاولات. وستتأثر الأسعار عند الاستهلاك لترتفع جراء هذه الزيادة ب 0,42% سنة 2011 وسيصل هذا الارتفاع إلى 3,56% سنة 2015.

وسيتقلص حجم الاستثمارات بوتيرة متسارعة حيث سيبلغ مستوى الانخفاض 0,03% سنة 2011 ويصل إلى 3,47% سنة 2015.

وسينخفض الناتج الداخلي الإجمالي، حيث يصل تقلص النمو الاقتصادي إلى 0,13% سنة 2012 وإلى 1,26% سنة 2015. وسيفقد سوق الشغل جراء ذلك 1500 منصب شغل سنة 2011 و 116050 منصب سنة 2015.

كما سيرتفع الاستهلاك ب 0,23% سنة 2011 وب 0,85% سنتي 2013 و2014 قبل أن يتباطأ هذا الارتفاع ويصل إلى 0,78% سنة 2015.

وسيؤدي ارتفاع الأسعار إلى الحد من تنافسية المقاولات سواء في السوق المحلية أو الخارجية. وهكذا سترتفع الواردات ب 0,20% سنة 2011 وب 0,51% سنة 2013، في حين ستنخفض الصادرات ب 0,11% سنة 2011 وب 1% سنة 2015، مما سيؤدي إلى اختلال الرصيد التجاري.

الجدول الثاني

الأثر الماكرو اقتصادي للزيادة في الحد الأدنى للأجور

في قطاعات التجارة والصناعة والمهن الحرة وقطاع الفلاحة

	2011	2012	2013	2014	2015
باعتبار معدل النمو					
الاستهلاك	0,23	0,65	0,85	0,85	0,78
الاستثمار	-0,03	-0,45	-1,41	-2,49	-3,47
الناتج الداخلي الإجمالي	0,00	-0,13	-0,46	-0,86	-1,26
الصادرات	-0,11	-0,37	-0,62	-0,82	-1,00
الواردات	0,20	0,50	0,51	0,36	0,20
الأسعار	0,42	1,39	2,28	2,96	3,56
دخل الأسر المتاح	0,66	2,10	3,21	3,92	4,46
باعتبار الفرق					
الشغل	-1500	-12070	-37870	-74000	-116050
الساكنة العاطلة عن العمل	1020	8245	25861	50528	79234
الفرق باعتبار النسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي					
رصيد الميزانية	0,09	0,30	0,57	0,97	1,44
رصيد الميزان التجاري	-0,09	-0,23	-0,22	-0,13	-0,05